«موديز» تثبت تصنيف «الوطني» عند Aa3 مع نظرة مستقبلية مستقرة

وكالة التصنيف الائتماني العالمية موديز

أعلنت وكالة التصنيف الائتماني العالمية موديز عن تثبيت الودائع ذات الأجل البعيد لبنك الكويت الوطني عند مستوى Aa3، وتصنيف التقييم الائتماني المستقل للبنك عند مستوى a3.

وأضافت أن هذا التصنيف يعكس تقييمها من الإمكانية العالية جداً لتقديم الحكومة دعمها إن استدعت الضرورة، وتصنيف الحكومة الكويتية (Aa2 / نظرة مستقبلية مستقرة).

وبحسب التقرير يستفيد تصنيف الودائع طويلة الأجل في الوطني من رفع التقييم الائتماني المستقل بواقع 3 نقاط، وحددت موديز تقييم مخاطر الطرف الآخر في البنك عند (/Aa2(cr) Prime-1(cr.

وأشارت إلى أن تصنيف التقييم الائتماني المستقل للبنك عند مستوى a3، يعكس الجوانب المهمة التالية:

أولاً، المركز المهيمن لبنك الكويت الوطني في سوقه المحلية، الأمر الذي يعزز من ربحيته الجوهرية وآفاق نموه.

ثانياً، الأساسيات المالية القوية منها ارتفاع جودة الأصول، إضافة إلى الرسملة والسيولة الكافيتين.

من ناحية أخرى، تطرقت الوكالة إلى نقاط القوة التي يتمتع بها «الوطني»، والمتمثلة بالآتي:

- جودة أصول البنك أقوى من المعدل المتوسط المسجل في القطاع المصرفي على نحو مستمر، إضافة إلى أن البنك يتمتع بتغطية عالية لاحتياطيات خسائر الائتمان.
- أهيمنة على السوق المحلية باعتباره أكبر بنك في الكويت، الأمر الذي يعزز قدرته على توليد الدخل.
- رسملة كافية.
- قاعدة ودائع مستقرة مدعومة بمصدات سيولة صلبة.
- إمكانية عالية جداً لدعم الحكومة إن استدعت الحاجة.

بالنسبة للنظرة المستقبلية، قالت موديز إن النظرة المستقبلية المستقرة لتصنيفات البنك طويلة الأجل تعكس أداء أصوله التاريخي القوي، ورسملته وسيولته الكافيتين أمام بعض مخاطر التركزات على صعيد الميزانية العمومية، وتأخذ النظرة المستقبلية للبنك أيضا بعين الاعتبار النظرة المستقبلية المستقرة لتصنيف الحكومة الكويتية.

وفيما يتعلق بجودة الأصول، قال التقرير إن القروض المتعثرة في البنك إلى إجمالي معدل القروض وصلت إلى 1.4 في المائة كما في نهاية سبتمبر 2017، وهي ما تعد مستويات منخفضة. بالإضافة إلى ذلك، أشارت الوكالة إلى أن معدل القروض المتعثرة في «الوطني» لا زال أقل من المعدل المتوسط المسجل لدى البنوك الكويتية والبالغ 2.2 في المائة، مضيفة أن جودة أصول البنك كانت أقوى باستمرار من نظرائه في البنوك المحلية. هذه التطورات تعزز تصنيف التقييم الائتماني المستقل للبنك عند مستوى a3، والذي يعد أيضا الأعلى بين البنوك الكويتية المصنفة.

من ناحية ثانية، قالت الوكالة إن الوضع المهيمن في السوق المحلي الذي يتمتع به «الوطني» باعتباره أكبر مصرف في الصناعة، يعزز من قدرته على توليد دخل مستقر وتحديد الأسعار، فيما أشار إلى إن تنوعه الجغرافي لازال معتدلاً. إضافة إلى ذلك، لدى البنك حصة مهيمنه من عمليات التجزئة.

بالنسبة لعملية استحواذ البنك على حصة مؤثرة في بنك «الوطني» باعتباره أكبر مصرف في الصناعة، يعزز من قدرته على توليد دخل مستقر وتحديد الأسعار، فيما أشار إلى إن تنوعه الجغرافي لازال معتدلاً. إضافة إلى ذلك، لدى البنك حصة مهيمنه من عمليات التجزئة.

على احتواء اي تراجع في الحصة السوقية قد ينجم عن تحول محتمل في اختيار العملاء نحو الخدمات المصرفية الإسلامية. هذا ويعد البنك أيضاً رائداً في التمويل التجاري، وواحداً من بضعة بنوك محلية فقط لديها القدرة على الهيكلة والاكتتاب في صفقات كبيرة بأسواق المال. علاوة على ذلك، قام بنك الكويت الوطني في الماضي بدور الممول الرئيسي لغالبية عقود القطاع العام الممنوحة للشركات الأجنبية، ويضعه حجمه الكبير في مركز مميز لاستغلال الفرص الائتمانية الأكبر مقارنة بنظرائه المحليين. وبما أن خطة التنمية الحكومية بدأت تشهد تقدماً، تتوقع «موديز» أن يواصل بنك الكويت الوطني الاستفادة من فرص الأعمال الجديدة في ظل زيادة عدد المشروعات قيد التنفيذ.

من جانب آخر، تمثل عمليات التشغيل الأجنبية في البنك حوالي ثلث أصوله المجمعة تقريباً، فيما ترى الوكالة أن توزيع نتائج أنشطته قوية بشكل عام، وتنظر عموماً إلى توزعه الجغرافي بإيجابية من حيث تطور أنشطته.

على صعيد الرسملة، قالت «موديز» إنها كافية، إذ أنها ارتفعت معالمتطلبات التنظيمية. وبلغ معدل (CET1) المتوافق مع معايير بازل 3 في البنك 13.9 في المائة، وهذا المستوى أعلى من الحد الأدنى التنظيمي المطبق والبالغ 11.5 في المائة.

علاوة على ذلك، تعزز احتياطيات خسائر الائتمان لدى البنك من قدرته على امتصاص الخسائر، إذ كانت تساوي 5 في المائة من إجمالي القروض أو ما نسبته 365 في المائة من إجمالي القروض المتعثرة كما في نهاية 2016. وبناء على تحليل سابق للوكالة، تبين لها أن البنك لديه القدرة الكافية على تحمل الظروف شديدة الضغط بناء على افتراضات السيناريو الذي وضعته.

بالنسبة للربحية الجوهرية، قالت الوكالة إنها لا زالت قوية، مدعومة بالمركز الرائد للبنك في السوق في إقراض الشركات والتجزئة معا، إضافة إلى قوة الاتعاب والعمولات، وقدرته على توليد دخل من انشطة مثل بطاقات الائتمان، وإدارة الأصول، فضلاً عن الكفاءة التشغيلية.

وتتوقع الوكالة أن يتحسن صافي الربحية في 2018 بعد التحسن الإضافي الذي طرأ على الهوامش، وبعض الانخفاض في تكاليف المخصصات، خاصةً تلك التي على شكل مخصصات عامة.

وأشارت الوكالة إلى أن قاعدة الودائع في بنك الكويت الوطني مدعومةبمصدات سيولة قوية، مضيفة أن قاعدة الودائع مستقرة، ويمكنه بكل ارتياح النفاذ إلى أسواق المال الدولية والإنترنيك، فضلاً عن وجود دعم تمويل نظامي على شكل ودائع كبيرة من الكيانات الحكومية.

وتتوقع «موديز» أن يستفيد «الوطني» من موضوع توجهالعملاء نحو «الجودة» في حالطرأت مشاكل نظامية غير جوهرية.

الشركة تجني ثمار إستراتيجيتها طويلة الأمد

الرومي: «الكويتية للاستثمار» تحقق 16.2 مليون دينار أرباحاً صافية في 9 أشهر

قال رئيس مجلس إدارة الشركة الكويتية للاستثمار وليد شملان الرومي أن المؤشرات المالية للشركة في الربع الثالث من العام الحالي 2017 جاءت معبرة عن نجاح استراتيجيتها طويلة الأمد والتي تجني ثمارها بعد أن مهدت الطريق لتعزيز الأداء مع التركيز على الاستثمارات والقطاعات التي تخدم أغراض الشركة بهدف تحقيق العوائد المجزية للمساهمين وبشكل متوازن.

وأوضح الرومي في تصريح صحافي أن هذا النجاح تمثل في تحقيق الشركة الكويتية للاستثمار أرباحا صافية بقيمة 16.2 مليون دينار عن فترة التسعة أشهر من السنة المالية الحالية بربحية 30 فلس للسهم وبما يزيد عن 7 أمثال ربحية السهم عن الفترة نفسها من عام 2016 ، مشيرا إلى جهود إدارة الشركة وفريق العاملين بها خلال الفترة الماضية حتى تحقق هذا النمو بفضل الله ثم جهودهم وهو ما مكن الشركة من تحقيق أفضل العوائد الممكنة للمساهمين.

وأضاف أن إجمالي الإيرادات المجمعة للشركة ارتفعت بنهاية الربع الثالث بنسبة تجاوزت 100%، فقد بلغت 24 مليون دينار، لافتا إلى أن هذه النتائج تعكس نمو الأنشطة الاستثمارية للشركة، بالإضافة إلى السياسة التحفظية في تكوين المخصصات الاحترازية والتي مكنت الكويتية للاستثمار من التعاطي بالمرونة الكافية مع المتغيرات الاقتصادية عالميا وإقليميا، ومحافظتها على موقعها الريادي المتميز في إدارة الأصول حيث بلغ إجمالي الأصول المدارة 2.2 مليار دينار بنهاية الأشهر التسعة الأولى من 2017.

نمو أنشطتنا التشغيلية عزز من الحفاظ على موقعنا الريادي في إدارة الأصول بـ 2.2 مليار دينار

وذكر الرومي أن استراتيجية الشركة ورؤيتها الاستباقية تعتمد على تنويع وتنمية الأنشطة الاستثمارية الرئيسية توازيا مع الاهتمام بالعميل وتنمية العنصر البشري وتعزيز التقنية كما أن تنويع الموجودات ومصادر التمويل والدخل تعد من ركائز استراتيجية الشركة.

وحول قطاع إدارة الأصول أشار الرومي إلى أن الشركة حققت نتائج متميزة حيث بلغت أرباح القطاع حتى نهاية الربع الثالث من العام نحو 13 مليون دينار موزعة بين أرباح الصناديق والمحافظ المملوكة للشركة والتي تجاوزت أرباحها المؤشرات الرئيسية لأداء سوق الكويت للأوراق المالية عن نفس الفترة بنحو 5 %.

وليد الرومي

في السياق ذاته أضاف أن نتائج صندوق الرائد للاستثمار والذي يعد أكبر صندوق استثماري في الكويت بلغت صافي أصوله 173 مليون دينار حتى 30 سبتمبر 2017 محققا أفضل أداء هذه السنة بالمقارنة مع الصناديق الكبيرة بدولة الكويت، حيث بلغ العائد خلال التسعة أشهر 18.45% مقارنة بأداء السوق عن نفس الفترة الذي حقق 13.32%، فضلا عن أن صندوق الكويت الإستثماري يعد من أفضل الصناديق الاستثمارية الإسلامية في الكويت أداءً خلال السنوات الماضية محققا عائدا بلغ 22.28%.

الصناديق والمحافظ المملوكة للشركة تجاوزت أرباحها المؤشرات الرئيسية لأداء البورصة بنحو 5 في المئة

وبين الرومي أن قيمة محافظ العملاء المحلية ارتفعت بمبلغ 135 مليون دينار، بينما جاء أداء المحفظة الخليجية خلال التسعة الاشهر الأولى من 2017 على نفس المستوى الإيجابي بـ 5.66% بالمقارنة مع مؤشر القياس (SP GCC COMPOSITE SHARIAH) والذي كان متراجعا بـ (0.42%).

وعن أداء محفظة استثمارات الكويتية للاستثمار في الأسهم والسندات العالمية مقارنة بمؤشرات الأسواق العالمية أفاد أن نتائجها كانت أفضل من المؤشر المقارن بالأسواق العالمية بنحو 3% إلى 8% ، عازيا هذا التفوق على المؤشرات المقارنة إلى حسن توزيع الأصول والمخاطر بطرق مدروسة احترافية مما ينعكس بالإيجاب على الأداء.

وقال الرومي أن أداء الشركات التابعة والزميلة مازال في تحسن مضطرد، حيث تمكنت الشركة من تحقيق جانب من الاستراتيجية الخاصة بإعادة هيكلة بعض الاستثمارات ونجحت في التخارج من بعضها محققة أرباحا خلال الفترة بلغت 1.3 مليون دينار، وفي ختام حديثه أعرب الرومي عن سعادته بتلك النتائج التي تحققت بفضل الله عز وجل ثم بدعم مجلس ادارة الشركة وجهود وتفاني كافة العاملين بها.

«عزيزي العقارية» تستقطب 55 في المئة من مستثمري دول الخليج.. والكويت بالصدارة

فرهاد عزيزي

قال الرئيس التنفيذي في شركة عزيزي للتطوير العقاري فرهاد عزيزي أن نسبة المستثمرين الإماراتيين والخليجيين باتت تشكل نحو 55% من قاعدة عملاء الشركة ، مرجعا ذلك الى مكانة دبي كوجهة مفضلة في الشرق الأوسط للمستثمرين الخليجيين الراغبين في الاستثمار بسوق العقار .

واكد عزيزي في بيان صحفي ان استقرار السوق الاماراتي ما يزال المحرك الرئيس الذي يدفع الكويتيين بشكل خاص و مواطني دول مجلس التعاون الخليجي بشكلا عام إلى اختيار السوق الاماراتي حيث وصل سوق العقار في دبي إلى مرحلة النضوج خلال السنوات القليلة الماضية، وشهد تحولا كبيرا نحو العقارات المتوسطة والمتوسطة الفاخرة والتي استقطبت المزيد من المستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي، لاسيما الكويت والسعودية .

واشار إلى ان عدد المستثمرين الخليجيين في ازدياد مستمر نتيجة طبيعية لما تقدمه الشركة من مجموعة واسعة من العقارات في سوق دبي بدءا من خطط السداد المرنة واليات الدفع الميسرة علاوة على ذلك فقد بات الطلب على الشقق المفروشة ذات الخدمات الاتجاه السائد في السوق، والذي بدأ يتخذ منحى تصاعديا خلال السنوات الأخيرة، مع سعي المستخدمين النهائيين إلى نمط حياة أكثر راحة، مما أدى إلى استقطاب أعداد كبيرة من المستثمرين إلى شريحة الشقق المخدمة .

وقال عزيزي ان منصة الشركة خلال مشاركتها في معرض سيتي سكيب دبي 2017 الاخير شهدت اقبال غير مسبوق من المشترين والمستثمرين لمشاريعنا العقارية و التي تتميز عن غيرها ، مشيدا بزيارة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم الى منصه الشركة ما اضفى على الحدث أهمية خاصة ، مشيرا الى ان رؤية سموه سببا رئيسيا لنمو دبي لتصبح وجهة جذابة للمطورين والمستثمرين.

واختتم عزيزي تصريحه بان مشروع عزيزي ريفيرا بعد من المشاريع الأكثر طموحا في قائمة مشاريع عزيزي للتطوير العقاري حتى الآن، لافتا الى ان الشركة بعد نجاحها في معرض سيتي سكيب العالمي 2017 تستعد للكشف عن اثنين من المشاريع الضخمة الجديدة في ميدان واحد في الربع الأخير من الشهر الحالي وستكون المشاريع اربعة أضعاف حجم وقيمة عزيزي ريفيرا.

بعد إكمال أول بيوتها الزجاجية وفقاً للميزانية المرصودة والجدول الزمني المحدد

«تنمية نفط عُمان» و«جلاس بوينت» تعلنان ضخ البخار في مشروع «مرآة»

أكملت شركة تنمية نفط عُمان مع شركة جلاس بوينت سولار، الشركة الرائدة في الاستخلاص المعزّز للنفط باستخدام الطاقة الشمسية، إنشاء أول بيت زجاجي في مشروع مرآة حسب الجدول الزمني والميزانية المحددة ووفقاً لأعلى معايير السلامة، فضلاً عن ضخ أول دفعة بخار لحقل 'أمل غرب' جنوب منطقة الامتياز. وعند اكتماله سيكون مشروع 'مرآة' إحدى أكبر محطات الطاقة الشمسية على مستوى العالم بقدرة إنتاجية تبلغ 1021 ميجاواط من الطاقة الحرارية تكفي لتوليد 6000 طن من البخار يومياً لاستخدامه في عمليات إنتاج النفط الثقيل.

وتعليقاً على ذلك، قال راؤول ريستوشي، المدير العام لشركة تنمية نفط عُمان: «يُعد نجاحنا في ضخ أول دفعة من البخار المولد باستخدام الطاقة الشمسية في حقل 'أمل غرب' إلى جانب التزامنا بأعلى معايير السلامة إنجازاً كبيراً لمشروع مرآة وخطوة هامّة نحو إيجاد مستقبل أفضل للطاقة المتجددة بالسلطنة. كما يُشكل إنتاج النفط باستخدام الطاقة الشمسية أحد الحلول المستدامة وطويلة الأمد التي من شأنها الوفاء بمتطلبات الطاقة المستقبلية في عُمان، والاستفادة من مواردها الطبيعية بكل فاعلية.»

وأضاف ريستوشي: «لقد بذل فريق جلاس بوينت بالتعاون مع موظفينا وموظفي الشركات المتعاقدة معنا جهوداً بناءةً تكللت بتحقيق أكثر من 1.5 مليون ساعة عمل دون إصابات مضيعة للوقت، واصلوا خلالها العمل على تعزيز الكفاءة في كافة الجوانب سواء الإنشائية أو التشغيلية. ويُعد مشروع مرآة تأكيداً لعزمنا في شركة تنمية نفط عُمان على قيادة مسيرة التحول من شركة تركز على قطاع النفط والغاز حصرا إلى شركة طاقة بالكامل تركز بقدر أكبر على مصادر الطاقة المتجددة.»

هذا، وقد صممت تقنية جلاس بوينت للطاقة الشمسية خصيصا لتسخير أشعة الشمس في إنتاج البخار اللازم لعمليات الاستخلاص المعزز للنفط بالأسلوب الحراري؛ بحيث تتكامل هذه العملية بسهولة مع العمليات الراهنة في حقول النفط. ويمكن أن يوجه الغاز الطبيعي الذي ستوفره هذه العملية للتصدير أو لاستخدامات أخرى ذات قيمة أعلى كتوليد الطاقة أو التطوير الصناعي بما يسهم في تنويع اقتصاد البلاد.

ومن جانبه قال بين بيرمان، رئيس العمليات والرئيس التنفيذي بالإنابة لشركة جلاس بوينت: «نفخر بشراكتنا مع شركة تنمية نفط عُمان في بناء قطاع الطاقة الشمسية على مستوى عالمي تبدأ إنجازاته من قطاع النفط والغاز بالسلطنة. ومما لا شك فيه أن هذا المشروع العملاق سيضع عُمان على الخارطة العالمية للطاقة الشمسية، ويساهم في إيجاد فرص عمل جديدة، فضلاً عن تطوير الكفاءات على صعيد الابتكار في تقنيات الطاقة الشمسية وتنفيذ المشاريع والتصنيع.»

وعلى خلاف ألواح الطاقة الشمسية التي تولد الكهرباء تستخدم جلاس بوينت مرايا ضخمة لتركيز أشعة الشمس بهدف غلي مياه حقول النفط وتحويلها مباشرةً إلى بخار يحل محل البخار المولد باستخدام الغاز الطبيعي. ويستخدم في استخلاص النفط الثقيل. وتعتمد تقنية جلاس بوينت على وضع المرايا وباقي مكونات النظام داخل بيوت زجاجية مغلقة تحميها من الرياح والرمال الشائعة في حقول النفط الصحراوية البعيدة مثل حقل 'أمل'. وتعزز هذه البيوت الزجاجية من كفاءة النظام وتقلل من التكاليف مقارنة بأنظمة الطاقة الشمسية المكشوفة، وذلك بدءاً من تقليل استهلاك المواد عموماً، ووصولاً إلى عمليات الغسيل الآلية.

واختتم ريستوشي بقوله: «تبرز شراكتنا مع جلاس بوينت إيماننا الراسخ بأهمية استخدام أحدث التقنيات المبتكرة وبالفرص الواعدة التي سيتيحها قطاع الطاقة المتجددة في السلطنة. وقد أثبتت تقنية جلاس بوينت بساطتها وكفاءتها ومونوقيتها، وهي المقومات التي نبحث عنها للوفاء بمتطلباتنا في حقول النفط. ولا شك أن الإنجاز الذي تمكنا من تحقيقه معاً سيشكل نقطة انطلاق حقيقية نحو تحقيق المزيد من النجاح. ولا يفوتني أن أهنئ فريق العمل في مشروع مرآة على نجاحهم في إكمال أول بيت زجاجي طبقاً لأعلى معايير السلامة وفي الوقت المحدد وفي إطار الميزانية المعتمدة للمشروع.»

وتبنى جلاس بوينت مشروع 'مرآة' بتطبيق أفضل المعايير المتبعة في قطاع النفط والغاز؛ حيث تتبع في بناء كل بيت زجاجي عمليات إنشاء متسلسلة مقسمة إلى خطوات معيارية متدرجة. ويساهم هذا الأسلوب التسلسلي في تسريع إنجاز العمل، وتمكن كل بيت زجاجي من بدء الإنتاج بمجرد اكتماله بدلاً من الانتظار حتى إنجاز المشروع بأكمله. ويتيح ذلك لشركة تنمية نفط عُمان الفرصة للاستفادة من البخار المولد بالطاقة الشمسية وتعزيز الإنتاج تدريجياً لتوفير حاجة الحقل من البخار. كما تهدف الشركتان إلى دمج شبكة إنتاج البخار بشبكة حقل 'أمل' من ثلاثة بيوت زجاجية جديدة مع نهاية العام الجاري.

الجدير بالذكر أن إنجاز أول البيوت الزجاجية في مشروع مرآة يُشكل أحدث ثمار التعاون بين كل من شركة تنمية نفط عُمان وشركة جلاس بوينت الذي انطلق قبل ستة أعوام عندما تضافرت جهودهما لبناء أول مشروع تجريبي للاستخلاص المعزّز للنفط بالطاقة الشمسية في الشرق الأوسط بسعة 7 ميجاواط، فأثبت كفاءة تقنية جلاس بوينت وجدواها من حيث التكلفة، وخرج بالعديد من الدروس المستفادة والتحسينات التي أدخلت على التصاميم في ظل توسّع نطاق استخدام هذه التقنية.